

## أولى الانعكاسات زيادة عدد الشقق بنسبة 20% أرباب العمل: الانتعاش تعززه حكومة توافقية

المهنة الحرة: تفعيل أجهزة الرقابة

هل هذا يعني أننا مقبلون على فورة عقارية جديدة؟ يقول صوما إن قراراً آخر اتخذ في الجمعية وهو «عدم رفع الأسعار على المدى القصير كي نبقي على الطريق السليم، لأن الجميع اشترى الأرض منذ فترة وسيبدأ بالبناء، ولكن مع الوقت سترتفع أسعار الأراضي، وبالتالي سيرتفع السعر». في رأي صوما، هناك حاجة لزيادة أعداد الشقق لأنه في السنوات السابقة للركود، كان يتم بناء 25 ألف شقة سنوياً، وخلال السنوات الأربع الماضية تم تخفيض العدد إلى 16 ألف شقة سنوياً، وبالتالي «سنعيد العدد إلى 25 ألفاً، إنما بترؤ وبهدوء كي لا تصبح لدينا شقق فارغة». بفضل صوما توزع الشقق بأن هناك 9 آلاف شقة تباع سنوياً بتمويل من القروض السكنية، 1500 شقة للمغتربين، 1500 للمواطنين المحليين، وبالتالي هناك فقط 4 آلاف تبقى معلقة ضمن الاحتياطي.

مطالب الهيئات الاقتصادية اليوم انتقلت من انتخاب رئيس إلى الإسراع في تشكيل حكومة توافقية بالدرجة الأولى، وفق ما يقول رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة محمد شقير، مشدداً على أن يحصل التشكيل خلال الشهر الجاري. أما المطلب الثاني فهو «إعادة العلاقات السليمة مع دول الخليج لأنه لا يمكن للبلد أن ينتعش اقتصادياً وسياحياً واستثمارياً من دون دول الخليج التي تشكل شريكاً أساسياً للبنان». كذلك يعبر شماس عن مطلب أساسي يتمثل «بعودة النازحين السريعة إلى ديارهم»، مشيداً بخطاب رئيس الجمهورية، بضيف شماس إلى المطالب «ضرورة السعي لتحقيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص لإعادة النمو الاقتصادي الذي من المتوقع أن لا ينخفض عن 5% في السنة المقبلة».

الخطوة المكتملة لانتخاب رئيس، والمتمثلة بتشكيل حكومة توافقية. يقول شماس إنه «في حال تشكلت حكومة في غضون الشهر الجاري، ستكون هذه إشارة مهمة تطلقها للخارج، وعندها يدخل المحرك الثاني للاقتصاد في عملية الانتعاش وهو الاستثمار، وتحديد الأجنبي الذي يحتاج إلى وقت أطول ليستعيد نشاطه».

أولى بوادر «الانتعاش» الاقتصادي المرتبط بالوصول إلى التسوية الرئاسية، تمثلت في قرار «جمعية

شماس: سنرى لأول مرة منذ سنوات انعطافه باتجاه النمو الاقتصادي

منشئي وتجار الأبنية» بالطلب من تجار البناء زيادة عدد الشقق بنسبة 20% بسرعة «لاستقبال السوق بطريقة مستقرة وكي لا يكون هناك نقص في العرض»، وفق ما أعلن رئيس الجمعية إيلي صوما. فمذ أسبوع، أي مع إتمام التسوية، بدأ الطلب على قطاع العقارات من الخارج وتحديداً من كندا وأستراليا وأوروبا، للاستفسار عن العرض الموجود في السوق، على ما قال صوما لـ«الأخبار»، ما استدعى القرار الأخير للجمعية الذي اتخذته منذ 3 أيام، والذي سيبدأ تنفيذه حالاً، إذ إن «التجار لديهم تراخيص جاهزة»، وبالتالي لا حاجة لإضاعة الوقت في بيروقراطية الإدارات.

السياسية المختلفة والقدرة على الوصول إلى تسوية تبدأ بانتخاب رئيس وتكمل على كل الصعد.

في خطاب القسم، تحدّث رئيس الجمهورية ميشال عون عن ضرورة وضع خطة اقتصادية، وهو ما تلقفته الهيئات بحماسة.

تفاؤل كبير عبرت عنه جميع الأطراف، وأعد اللبانيين بأن الوضع الاقتصادي انفرج، لكن كيف يرتبط انتخاب رئيس للجمهورية بانتعاش الوضع الاقتصادي؟ ما هي مطالب الهيئات في العهد الجديد؟ وهل بدأت تظهر مؤشرات الانفراج؟

يشرح رئيس جمعية تجار بيروت نقولا شماس أن انتخاب رئيس للجمهورية في هذا التوقيت تحديداً ستكون له انعكاسات إيجابية كبرى على الاقتصاد، إذ إن الفصل الأخير من العام هو أهم فصل في الدورة الاقتصادية، إذ يشكل وحده ما نسبته بين 35% و40% من الاستهلاك السنوي بسبب عيدي الميلاد ورأس السنة. برأي شماس، «سنرى لأول مرة منذ سنوات انعطافه باتجاه النمو الاقتصادي».

لكن كيف؟ تنظر الهيئات الاقتصادية إلى الرابط بين السياسة والاقتصاد من خلال عدد من المحركات التي تؤلف الاقتصاد. يشرح شماس أن «المحرك الأسرع في الاقتصاد اللبناني هو الاستهلاك الذي يمثل 80% من الناتج، إلا أن هذا المحرك مكبوت منذ سنوات لأسباب عدة؛ منها تراجع القدرة الشرائية وتردد الناس في شراء المشتريات الخاصة بالسلع المعمرة والكماليات التي تحرك الدورة الاقتصادية، وبالتالي تحسن الوضع السياسي سيلغي هذا التردد وسيحرك عجلة الاستهلاك التي سيكون لها تأثير فوري على الاقتصاد». تترقب الهيئات الاقتصادية اليوم بحماسة

فُرجت» على الهيئات الاقتصادية أخيراً بعدما رضعت طوال المرحلة الماضية مطلب انتخاب رئيس للجمهورية. تأمل الهيئات أن تبدأ بوادر الانتعاش الاقتصادي بالظهور قريباً. على أن تتميز مع تشكيل حكومة توافقية تعيد «الثقة» إلى لبنان في الخارج وتعيد معها الاستثمار الأجنبي وتحديداً الخليجي

### أيضا الشوفي

منذ أشهر طويلة، تنتظر الهيئات الاقتصادية اللحظة التي سيتم التوصل فيها إلى اتفاق بين الأطراف السياسية ينهي عهد الفراغ، «ويعيد إحياء الوضع الاقتصادي». رفعت الهيئات مطلب انتخاب رئيس للجمهورية كشعار لها طوال المرحلة الماضية، رابطة الأمر بالاقتصاد. أمس، كانت هذه الهيئات أول المهملين بالعهد الجديد «الذي سيكون له بالتأكيد انعكاس إيجابي في المرحلة المقبلة على الواقع الاقتصادي وعلى القطاعات الإنتاجية»، وفق رئيسها الوزير السابق عدنان القصار. تجمع الهيئات الاقتصادية على أن الأمر لا يتعلق بشكل مباشر بانتخاب رئيس للجمهورية، بل في دلالات الانتخاب وما يعنيه ذلك من تفاهم بين القوى

لا تختلف مطالب نقابتي المحامين والمهندسين عن مطالب النقابات العمالية. المرتجى هو «استعادة دور الدولة وهيبتها». يقول مَفُوض قصر العدل في نقابة المحامين في بيروت، المحامي ناصر كاسبان لـ«الأخبار» بشكل صريح، إن الرئاسة الجديدة مطالبة بإعادة «هيبة دولة ومؤسساتها»، وذلك عبر إرساء القوانين الصارمة. برأيه، أول مطالب نقابة المحامين يتمثل بـ«القضاء المستقل» وحمايته من التدخل من أي جهة كانت من خلال بناء المؤسسات وتفعيل دور أجهزة الرقابة والمجالس التأديبية من ديوان المحاسبة إلى دائرة التفتيش وغيرها. يختصر كاسبان رؤيته حول «الدولة القوية» بقوله: فلنلتزم بما يقول الكتاب (النصوص الدستورية والقانونية).

تفعيل أجهزة الرقابة، يُعد مطلب نقابة المهندسين أيضاً. يقول رئيس النقابة خالد شهاب لـ«الأخبار» إن أولى خطوات الرقابة و«الضبط»، تكمن في رفع جودة التعليم في الجامعات أولاً، ومن ثم دراسة احتياجات السوق وضبط عمليات «التفريخ الحاصلة من دون أي معايير تحفظ مكانة المهنة الحرة ومستواها». برأيه، هذا الأمر يحتاج إلى «قانون حاسم» يحفظ للمهندس حصانته ومكانته ويُلزّمه بمعايير معينة. مطلب النقابة في العهد الجديد، يتمثل بانخراط المهندسين في مؤسسات الدولة على أساس علمي، «بعيداً عن الأسس السلطوية القائمة على توزيع المصالح والمنافع الفئوية». برأيه، الدولة تتعمد تجاهل ذوي الاختصاص خدمة لطبيعة حكمها القائم على النفعية، مشيراً إلى تجاهل الكثير من الخبرات التي كان باستطاعة المهندسين تقديمها في ملف النفايات مثلاً.

## هيئات لا هيئة واحدة

الهيئات ليست جمعية مرخصة وليس لها هيكل تنظيمي، بل هي عبارة عن تجمّع يضم 16 عضواً مثلًا لهيئات أصحاب العمل في لبنان. الوزير السابق عدنان القصار يرأس الهيئات التي تضم: مثلًا عن كل من: غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان، غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس والشمال، غرفة التجارة والصناعة والزراعة في صيدا والجنوب، غرفة التجارة والصناعة والزراعة في زحلة والبقاع، جمعية مصارف لبنان، جمعية الصناعيين اللبنانيين، جمعية تجار بيروت، تجمع رجال الأعمال في لبنان، جمعية شركات الضمان في لبنان، نقابة مقاولي الأشغال العامة والبناء، نقابة أصحاب الفنادق، المجلس الوطني للاقتصاديين اللبنانيين، الندوة الاقتصادية اللبنانية، اللجنة الوطنية لغرفة التجارة الدولية لبنان.

أما باقي أعضاء الهيئات، الذين اتصلت بهم «الأخبار»، فقد أبدوا سرورهم لانتخاب رئيس للجمهورية، وبعضهم رأى أن المواقف السابقة جاءت بنت ساعتها، وموقف اليوم هو ابن اليوم. بعضهم أشار إلى أن انتخاب رئيس للجمهورية لن يضح الحياة في النشاط الاقتصادي المتدهور بسبب الحرائق الإقليمية، ولن يعيد العلاقات المتدهورة مع الخليج، لكنه نقطة بداية هذا الموقف يصدر عن الجهات نفسها التي كانت تسوق للانهايار بسبب الفراغ والتعطيل.

باعتراف خصومه ومؤيديه بين ممثلي الهيئات. الرجل كان يرى أن مواقف الهيئات لا تحتمل الانحراف السياسي، بل إن التوازن ضروري لإبقاء قوتها ونفوذها. جرت محاولات عديدة للانقلاب على القصار في الغرفة، إلا أنه تمكن من تعطيلها كلها، وبات خصومه متمسكين برغبته في الاستراحة من الهيئات «في الوقت المناسب بعد انتخاب رئيس الجمهورية». أما شقير، وفق ما يتردد، فهو قد ينال ترقية كبيرة من «رئيس غرفة بيروت» إلى «وزير».

الأكبر، فكان لمصلحة شركة مقرية منه ومن نادر الحريري هي التي نفذت مشروع إعادة تأهيل مقر الغرفة بكلفة كبيرة بلغت 7,2 ملايين دولار، وهي التي تنفذ اليوم مشروع مقر الغرفة في جونبة.

والأكثر دلالة على أن موقف الهيئات تنجاذبه الأطراف السياسية، هو أن الهيئات نفسها أصدرت بياناً في 30 أيلول، أي بعد يوم واحد على موعد تحركها، يتحدث بلغة هادئة عن «فرصة تاريخية لإنتاج الحل المنشود قبل الجلسة 46 التي تقرر في 31 تشرين الأول المقبل... أثبتت التجارب أن لبنان محكوم بمنطق التوافق بعيداً من غلبة فريق على آخر». لم تذكر كلمة تعطيل مجلس النواب في هذا البيان، ولم يتطرق المجتمعون إلى لغة التهويل المعتمدة في البيانات السابقة، بل كان مهادناً إلى بعد الحدود إنسجاماً مع الموقف السياسي الحريري.

الوحيد الذي كان يلجم موقف الهيئات هو رئيسها الوزير السابق عدنان القصار، وذلك

إدراج لبنان على اللائحة السوداء لمنظمة التعاون الاقتصادي، ثم أكملت مهمتها في اتجاه قروض البنك الدولي التي يجب إبرامها في المجلس النيابي قبل فوات الأوان والتي كان يفترض أن تليها مبالغ كبيرة ستأتي إلى لبنان... يومها شارك التيار الوطني الحر في الجلسة ثم توقف الحديث عن الأموال التي ستأتي إلى لبنان. أصلاً أين هي هذه الأموال اليوم؟ إذاً، التحالف السياسي، إنطلاقاً من الهيئات ضد التيار الوطني الحر، كان واضحاً. شقير استخدم نفوذه باسم غرفة التجارة وباسم الهيئات، واستعمل موازنة غرفة التجارة من أجل رسم علاقات واسعة مع مجموعة من الإعلاميين للحصول على تغطية واسعة وتتيح له إيصال الموقف السياسي بسهولة. وعمل أيضاً مع مجموعة من رجال الأعمال من أجل الحصول على دعم قطاعي واسع، وهو في المقابل وزع عليهم الدعم عبر موازنة الغرفة التي يصرف منها أكثر من 770 مليون ليرة على الوفود والمعارض ونفقات السفر والتمثيل في الخارج... أما الإنفاق

كانت من بنات أفكار شقير، وهو أعلن أنها تأتي «في ظل عدم انتخاب رئيس الجمهورية، وتعطيل المؤسسات الدستورية ولا سيما مجلس النواب والحكومة». ولم يكن تحالف الهيئات مع هيئات اقتصادية ذات تمثيل سياسي يقتصر على هذا الأمر، فعندما قرّر بري أن يستدرج التيار إلى عقد جلسة للمجلس النيابي، كانت الهيئات هي التي قامت بجولة سياسية تحذر من

